Dirasat: Human and Social Sciences, Volume 53, No. 10, 2026, 9904

Deanship of Scientific Research

The Impact of Reforming the Status of Jordanian Political Parties After Law No. (7) of 2022 on the Political Stage: A Perspective from Jordanian Youth

Raafat Abdel Salam Tarawneh[1]*, Nessren Abdullah Abd-Alqader Al Bahri[2]

[1] Department of Basic Humanities and Sciences, Faculty of Medicine, Aqaba University for Medical Sciences, Jordan.

[2] Department of Sociology, Faculty of Social Sciences, Mutah University, Al-Karak, Jordan.

Received: 30/11/2024
Revised: 12/2/2025
Accepted: 11/5/2025
Published online: 23/7/2026

* *Corresponding author:*
Rafat.tarawneh@amsu.edu.jo

Citation: Tarawneh, R. A., & Al Bahri, N. A. A.-A. (2026). The Impact of Reforming the Status of Jordanian Political Parties After Law No. (7) of 2022 on the Political Stage: A Perspective from Jordanian Youth. *Dirasat: Human and Social Sciences*, *54*(1), 9904. https://doi.org/10.35516/Hum.2025.9904

© 2026 DSR Publishers/ The University of Jordan.

This article is an open access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY-NC) license https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

Abstract

Objectives: This study aims to assess the impact of reforming the status of Jordanian political parties under Law No. (7) of 2022 on political participation, from the perspective of Jordanian youth.

Methods: The study employed a descriptive analytical approach. Data were collected through a questionnaire distributed to a proportionally stratified sample of 960 individuals.

Results: The findings indicate that Jordanian youth view the reform of political parties under Law No. (7) of 2022 and their political participation as moderate. The reform positively influenced interest, political awareness, voting behavior, and political demands.

Conclusion: The study recommends revisiting the legal framework regulating multi-party politics, especially to allow the formation of parties with genuine visions that can effectively participate in decision-making and shoulder national responsibilities through active political engagement.

Keywords: Reforming the status of Jordanian political parties, Law No. (7) of 2022, political participation, Jordanian youth.

أثر تصويب أوضاع الأحزاب الأردنية وفقاً للقانون رقم (7) لسنة 2022 في المشاركة السياسية من وجهة نظر الشباب الأردني

رأفت عبدالسلام الطراونة*[1]، نسرين عبدالله البحري[2]

[1] قسم العلوم الإنسانية، جامعة العقبة للعلوم الطبية، الأردن.

[2] كلية العلوم الاجتماعية، قسم علم الاجتماع،جامعة مؤتة.

ملخّص

الأهداف: تهدف الدراسة التعرف إلى أثر تصويب أوضاع الأحزاب الأردنية، وفقاً للقانون رقم (7) لسنة 2022 في المشاركة السياسية من وجهة نظر الشباب الأردني.

المنهجية: أُعتمد المنهج الوصفي التحليلي، ولغرض جمع البيانات، صممت استبانه ، ووزعت على عينة طبقية تناسبية بلغت(960) مفردة.

النتائج: جاءت تصورات مستوى إدراك الشباب الأردني لتصويب أوضاع الأحزاب الأردنية للقانون رقم (7) لسنة 2022، ومستوى المشاركة السياسية من وجهة نظر الشباب الأردني بدرجة متوسطة. وأظهرت النتائج أن تصويب أوضاع الأحزاب الأردنية لها تأثير إيجابي في الاهتمام والمعرفة والتصويت والمطالب السياسية.

الخلاصة: توصي الدراسة بالعمل على مراجعة النصوص القانونية الناظمة للتعددية الحزبية وفي مقدمتها السماح لتأسيس أحزاب تحمل رؤى حقيقية تكون فاعلة ومشاركة في صناع القرار داخل الدولة عبر مشاركة سياسية فعالة، وقادرة على تحمل المسؤوليات الوطنية.

الكلمات الدالة: تصويب أوضاع الأحزاب الأردنية، القانون رقم (7) 2022، المشاركة السياسية، الشباب الأردني.

مقدمة:

في العاشر من حزيران لعام (2021) وبمبادرة من النظام السياسي الأردني، شكلت لجنة لتحديث المنظومة السياسية في الأردن، تكونت من (92) عضوا، شملت مختلف الأطياف في المجتمع الأردني، بهدف رسم مسارات للإصلاح السياسي الأردني للخروج بإطار تشريعي يؤسس لحياة حزبية فاعلة قادرة على إقناع الأردنيين بطروحاتها، للوصول إلى برلمان قائم على الكتل والتيارات البرامجية، والتأسيس لمرحلة متقدمة في ممارسة السلطة التنفيذية لأسلوبها ولمسؤولياتها وفقاً لقواعد وأحكام الدستور الأردني (العسولي، والعماوي، 2023).

قامت لجنة التحديث السياسية بتشكيل لجنتين فرعيتين من أصل ست لجان؛ لدراسة قانوني الأحزاب والانتخابات، ولجنة فرعية ثالثة للتعديلات الدستورية، لتأطير ما يتناسب من مخرجات اللجنتين مع الدستور الأردني، لا سيما في سياق تعزيز استقلالية الأحزاب، وتحقيق الفصل بين التنفيذية والتشريعية. وفي العام 2022، تم إقرار قانون الأحزاب رقم (7) وقانون الانتخاب للمجلس النيابي رقم (4)، وهذا الأخير يأتي ضمن مسار مُتدرج من ثلاث مراحل، وصولاً إلى (65%) من مقاعد المجلس في المرحلة الثالثة بعد عشر سنوات (الهيئة المستقلة للإنتخاب، 2023).

ويشكل القانون الجديد رقم(7) لسنة 2022 أهم ملامح عملية التحديث والارتقاء بالعمل السياسي، وهذه ما عبرت عنه كافة القوى الفاعلة في المجتمع في اجماعها بالضرورة لإجراء التحديث السياسي حيثما لزم، من أجل انتاج جماعات وقوى وطنية فاعلة لمواجهة متطلبات المرحلة في الأردن، وتمأسس لرؤية مستقبلية سياسية أردنية تعتاد عليها الأجيال القادمة في الحوار يدعم السلم والأمن المجتمعي(Al-Zubi, et.al, 2024).

وتعتبر المشاركة السياسية ورفع نسبها في الانتخابات هدف للتحديث السياسي، في ضوء تراجع تلك النسب في انتخابات سابقة، حيث بلغ متوسط نسب الاقتراع في دورات الانتخابات الثلاث الماضية حوالي (32%)، ويتطلب رفع تلك النسبة ممارسات حزبية مُتخصصة لهذا الغرض، تضع في اعتبارها كثافة الاشتباك وتوجيه خطاب مدروس لشرائح من المجتمع التي يُمكن تحفيزها على المشاركة، إلى جانب مجموعة من الممارسات الداخلية في الأحزاب للاستفادة من منتسبيها ومحيطهم (Balas, and Alqudah, 2024).

لعل من أبرز التعديلات في مسودة قانون الانتخاب إقرار قائمة عامة حزبية مُغلقة بـ (41) مقعداً نيابيا على مستوى الأردن، وبهدف تعزيز مشاركة الشباب والمرأة، اشترط قانون الأحزاب أن لا تقل نسبة كل من الشباب والمرأة عن (10%) من نسبة المؤسسين ضمن فئة الأعمار (18-35)، وأن يكون من بين المؤسسين من الأشخاص ذوي الإعاقة، مع التأكيد على أن يتم زيادة نسبة مشاركة المرأة والشباب لتصل إلى (20%) خلال ثلاث سنوات. واشترط القانون أن يكون عدد المتقدمين لتأسيس الحزب (300) شخص، وأن يتم الإنتهاء من استكمال إجراءات التسجيل خلال عام واحد من تاريخ سريان القانون بعدد مؤسسين للحزب لا يقل عن (1000) شخص من سكان (6) محافظات على الأقل، وبحيث لا يقل عددهم عن (30) شخصاً من كل محافظة. كما أجاز القانون للحزب إقامة علاقات سياسية مع أحزاب أخرى داخلية، وأخرى خارجية أو مع اتحادات تنظيمات وأحزاب سياسية دولية، شريطة الامتثال بأحكام القوانين للدولة، وأجاز القانون قبول التبرعات سواء النقدية أو العينية المقدمة للحزب من الأشخاص الأردنيين، بمثابة نفقات للحزب، وقابلة للتنزيل من الأموال الخاضعة للضريبة العامة للدخل، كما تمّ تخصيص بند في الموازنة العامة للدولة صندوقا لدعم الأحزاب من أموال الخزينة العامة (الهيئة المستقلة للانتخاب، 2023).

مشكلة الدراسة وتساؤلاتها:

تكمن مشكلة الدراسة في التعديلات المتكررة لقوانين الأحزاب السياسية، ولعل أخرها ما ورد في قانون الأحزاب السياسية الأردني الجديد رقم (7) لسنة 2022، الذي حل مكان القانون القديم رقم (39) لسنة 2015. وزيادة فاعلية الأحزاب السياسية على المستوى الوطني، وزيادة نسب المشاركة النيابية، حيث إقرار القانون الجديد قائمة حزبية تتمثل بـ (41) مقعدا نيابيا، لتصبح أكثر فعالية في تشكيل حكومة نيابية. كما أن القانون الجديد يربط (35) المادة من الدستور بمادة (3) من قانون الأحزاب، وذلك كأساس لاختيار رئيس الحزب الفائز في الانتخابات رئيساً للوزراء.

وبناء على ذلك، يمكن صياغة تساؤل الدراسة الرئيس على النحو الآتي: ما أثر تصويب أوضاع الأحزاب الأردنية وفقاً للقانون رقم (7) لسنة 2022 في المشاركة السياسية من وجهة نظر الشباب الأردني. وينبثق عن هذا السؤال التساؤلات الآتية:

1. ما مدى أدارك الشباب الأردني لتصويب أوضاع الأحزاب الأردنية، وفقاً للقانون رقم (7) لسنة 2022؟
2. ما مستوى إدراك الشباب الأردني للمشاركة السياسية من وجهة نظرهم؟

أهمية الدراسة

هناك أهمية للدراسة الراهنة وتتمثل في جانبين:

1- الجانب النظري:

ويتمثل هذا الجانب في رفد الأدبيات العربية بإسهام معرفي يفسر قانون الأحزاب السياسية لعام 2022، و يُعد من أهم القانونين ناظمة للحياة

السياسية التي تهدف لتمكين مشاركة الشباب. ويوفر أرضية مشتركة للأحزاب لكي تنخرط فيما بينها بحوارات تكون مخرجاتها أحزاباً كبيرة وممثلة لقواعد جماهيرية، واختيار استراتيجيات تتوافق مع تنظيمها واستيفاء شروط ترخيصها؛ وذلك من خلال الائتلاف أو التحالف أو الاندماج، لتحقيق غايات مُشتركة، تم تحديدها بشروط تشجّع الأحزاب على المضي بهذا الطريق، مع تخصيص مبالغ مالية للأحزاب في حال اندماجها.

2- الجانب العملي:

تكمن الأهمية العملية للدراسة من خلال وضع رؤية حول ردود الفعل عند القوى الفاعلة في المجال السياسي المختلفة والنشطة حول قانون الأحزاب السياسية لعام 2022، بحيث تشكل هذه الردود تقييم للإصلاحات السياسية والتي تفتح آفاقاً مستقبلية للعمل الحزبي، حيث تُمنح هذه الأحزاب نسب الثلث في الانتخاب للمجلس القادم، ثمّ النصف، وأخيراً تبلغ حصتها في الثالثة ما نسبته (65%) عدا الكوتا، مما يمثل خارطة طريق بموجبها تتشكل المجالس النيابية القادمة من خلال الصوت الحزبي.

أهداف الدراسة:

الدراسة الراهنة تسعى الى تحقيق الأهداف التي وجدت من أجلها، والمتمثلة أولاً: بالهدف الرئيسي الذي يبين: أثر تصويب أوضاع الأحزاب الأردنية، وفقاً للقانون رقم (7) لسنة 2022 بأبعادها (تقييد عدد المؤسسين في الأحزاب، التدخلات الحكومية، ضعف البناء المؤسساتي، ضعف التواصل المجتمعي، صعوبات التمويل المالي) في المشاركة السياسية وأبعادها (بالاهتمامات ، والمعرفة، والتصويت، والمطالب) السياسية من وجهة الشباب الأردني. **وثانياً**: بالأهداف الفرعية الآتية:

1- تقديم نماذج مفاهيمية واضحة لمتغيرات الدراسة الرئيسة، والمتمثلة تصويب أوضاع الأحزاب الأردنية وفقاً للقانون رقم (7) لسنة 2022 (المتغير المستقل)، والمشاركة السياسية (المتغير التابع)، وتوضيح مفاهيم أبعادها المختلفة، وبناء أطر معرفية شاملة لها.
2- التعرف إلى مستوى تصويب أوضاع الأحزاب الأردنية وفقاً للقانون رقم (7) لسنة 2022 بأبعادها(تقييد عدد المؤسسين في الأحزاب، التدخلات الحكومية، ضعف البناء المؤسساتي، صعوبة التمويل المالي، ضعف التواصل المجتمعي) من وجهة الشباب الأردني.
3- التعرف إلى مستوى المشاركة السياسية وأبعادها (الاهتمام، والمعرفة، والتصويت، والمطالب) السياسية من وجهة نظر الشباب الأردني.
4- تقديم توصيات الدراسة للهيئة المستقلة للانتخاب التي تولت متابعة شؤون الأحزاب السياسية، وتوسيع دائرة مشاركة المرأة والشباب، والتدرج نحو البرلمان الحزبي من خلال إعادة القائمة الوطنية، وتساعدها على إدراك أهمية تصويب أوضاع الأحزاب الأردنية وفقاً للقانون رقم (7) لسنة 2022، وإدارتها بكفاءة عالية، وبيان أثرها على مستويات المشاركة السياسية من وجهة الشباب الأردني.

فرضيات الدراسة:

تختبر الدراسة الفرضيات العدمية الآتية:

HO1: لا يوجد أثر دلة إحصائية لأبعاد تصويب أوضاع الأحزاب الأردنية (تقييد عدد المؤسسين في الأحزاب، التدخلات الحكومية، ضعف البناء المؤسساتي، صعوبة التمويل المالي، ضعف التواصل المجتمعي) في الاهتمام السياسي.

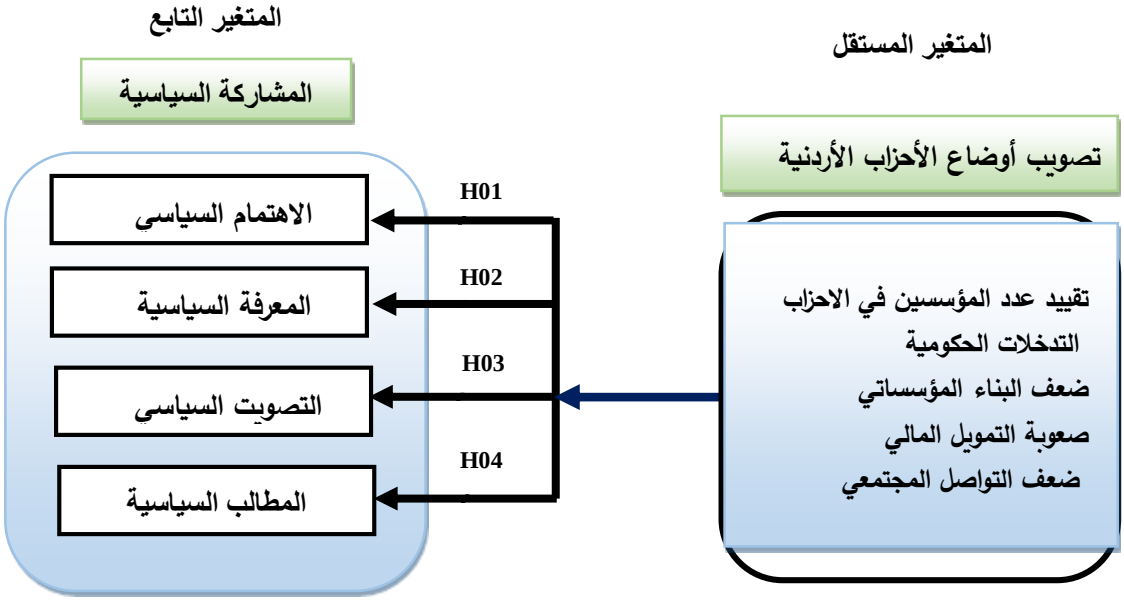
HO2: لا يوجد أثر دلة إحصائية لأبعاد تصويب أوضاع الأحزاب الأردنية (تقييد عدد المؤسسين في الاحزاب، التدخلات الحكومية، ضعف البناء المؤسساتي، صعوبة التمويل المالي، ضعف التواصل المجتمعي) في المعرفة السياسية.

HO3: لا يوجد أثر دلة إحصائية لأبعاد تصويب أوضاع الأحزاب الأردنية (تقييد عدد المؤسسين في الأحزاب، التدخلات الحكومية، ضعف البناء المؤسساتي، صعوبة التمويل المالي، ضعف التواصل المجتمعي) في التصويت السياسي.

HO4: لا يوجد أثر ذات دلالة إحصائية لأبعاد تصويب أوضاع الأحزاب الأردنية (تقييد عدد المؤسسين في الأحزاب، التدخلات الحكومية، ضعف البناء المؤسساتي، صعوبة التمويل المالي، ضعف التواصل المجتمعي) في المطالب السياسية.

نموذج الدراسة

الشكل (1) يوضح المتغير المستقل هنا (تصويب أوضاع الأحزاب الأردنية) بأبعاده، والتابع (المشاركة السياسية) بأبعاده.



شكل رقم (1) نموذج الدراسة

تم إعداد النموذج فيما يتعلق بأبعاد **المُتغير المُستقل (تصويب أوضاع الأحزاب الأردنية)** استندت الدراسة على الأدبيات التالية: (ابو حمود، والعودات، 2024؛ العسولي، والعمـاوي، 2023؛ طهبوب، 2023). وفيما يتعلق بأبعاد **المُتغير التابع (المشاركة السياسية)** تمّ الاعتماد على الدراسات: (ابو حمود، والعودات، 2024؛ الغنميين، وآخرون، 2018)

مفاهيم الدراسة:

تتضمن الدراسة التعريفات الإجرائية لمُتغيرات الدراسة.

الأحزاب السياسية: تنظيم سياسي مُؤلف من جماعة من الأردنيين يهدف للمشاركة في الحياة السياسية ،وتحقيق غايات محددة ذات ارتباط بالشؤون السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ويعمل بوسائل مشروعة (الزيات، 2020).

التعديلات الدستورية: إجراء تغيير وإصلاح على بعض المواد الدستورية التي يتألف منها التشريعات المتعقلة بقانون الأحزاب السياسية وانعكاسات التعديلات الدستورية وفقاً للقانون رقم (7) لسنة 2022. (العسولي، والعمـاوي، 2023).

أ. **المتغير المستقل: تصويب أوضاع الأحزاب الأردنية:** أنظمة مبنية على قوانين الدولة، تحدد وضع الأحزاب القانوني، كما تحدد مقومات العضوية الحزبية، والشروط المحددة للأحزاب لتنظيم نفسها وحملاتها ولإدارة أموالها. (المسيعدين، 2018) .

1. **تقييد عدد المؤسسين في الأحزاب:** وهي الشروط التي تضعها الهيئة المستقلة للانتخابات وهي أن لا يقلّ عدد المؤسّسين للحزب قيد التأسيس عن (1000) شخص. وأن يكون المؤسسون من سكان (6) محافظات على الأقل بحيث لا يقل عددهم عن (30) شخص من كل محافظة، وألا تقلّ نسبة الشباب من تتراوح أعمارهم بين (18) و(35) سنة عن (20%) من عدد المؤسسين، وأن لا تقلّ نسبة المرأة عن (20%) من عدد المؤسسين، وأن يكون من بين المؤسسين، واحد على الأقل من الأشخاص ذوي الإعاقة.
2. **التدخلات الحكومية:** وهي التدخلات في الشأن الداخلي لعمل الأحزاب السياسية، وفي خصوصياتها من حيث نشاطها الحزبي، وفي بياناتها وإدارة الأحزاب للعملية السياسية، والتدخل في عضوية أفرادها واجتماعاتهم ومواقف الأحزاب من القضايا الوطنية والقومية.
3. **ضعف البناء المؤسساتي** ضعف قدرة الأحزاب السياسية على ممارسة وظيفتها السياسية، إضافة إلى ضعف قدرتها في القيام بوظائف أخرى مساندة لوظائف الدولة المختلفة.
4. **صعوبة التمويل المالي:** وهي عدم وجود مصدر دخل ثابت للأحزاب السياسية يساعدها على تغطية نفقاتها ويمكنها من أن تقوم بالتخطيط المالي المسبق، ويجنبها التعرض للضغط من قبل أي جهة مقابل تمويلها.
5. **ضعف التواصل المجتمعي:** وتتمثل في عدم قدرة الأحزاب السياسية على الحشد أو التجنيد السياسي، وتحقيق الهدف الخاص للحزب السياسي.

ب. المتغير التابع: المشاركة السياسية: عملية بموجبها يقوم الفرد بدور في الحياة السياسية بأفضل الوسائل لتحقيقها (العدوان، 2014).

1. **الاهتمام السياسي:** وتتمثل في الاهتمام بالشأن العام وفي صنع القرار السياسي على كافة المستويات.
2. **المعرفة السياسية:** هي جملة المواقف والمعتقدات والقواعد ذات الصلة بالعمل السياسي و تؤثر في قراءة وفهم الواقع بأبعاده المختلفة، وإيجاد العلاقة بين هذه الأبعاد والمشاكل المطروحة.
3. **التصويت السياسي:** وتتمثل في إدلاء أعضاء الهيئة الانتخابية بأصواتهم لاختيار مرشحيهم وهي من أهم حلقات العمل الانتخابي باعتباره أن صوت المواطن يعد الطريق الوحيد الذي يضمن اختيار أصلح العناصر لتمثيل الشعب.
4. **المطالب السياسية:** كل ما يطرح ويقدم من قبل الأحزاب السياسية وتتوجه إلى النظام السياسي في صورة مطالب تستدعي استجابة السلطات لها، وتعمل الأحزاب السياسية على تنظيم حجم هذه المطالب.

الإطار النظري

نظرية الفعل الاجتماعي

يركز اتجاه الفعل الاجتماعي لـ(بارسونز) على العمليات التي يتم بها استيعاب القيم الاجتماعية وعلى آلية فهم وتحليل المبادئ الثقافية المُتشكلة لدى الفرد، وكيف تصبح ضابطة لسلوكه، كما يُمثل الفعل الاجتماعي بالنسبة لـ(بارسونز) الوحدة الأساسية للجوانب الاجتماعية ولأشكال التفاعل بين الناس، وإلى العلاقة بين الافراد والجماعات والتي تكون مبنية على الفعل الاجتماعي واوجه التفاعل الاجتماعي وأشكال للفعل التي تتباين في اتجاهاتها وانواعها ومساراتها (الحوراني، 2008).

ويستخدم بارسونز الفعل ليشير إلى عملية في نسق علاقة الفاعل بالموقف، والتي يكون لها دلالة دافعية للفاعل الفردي،أو بالنسبة للجماعة لأفرادها المؤلفين لها،وهذا يعني أن عمليات الفعل تنطبق على تحقيق الإرضاءات أو تحاشي الحرمان بالنسبة للفاعل، والسمه الجوهرية للفعل تتمثل في أنه لا يتألف فقط من الاستجابات لمثير موقفي معين، بل إن الفاعل يطور نسقاً من التوقعات بالنسبة للموضوعات المختلفة والمتعددة من المواقف. بمعنى آخر " أن التفاعلات المباشرة داخل النسق الاجتماعي والسياسي، وأن لكل فعل يقوم به الفرد داخل المجتمع هدف يسعى لتحقيقه عندئذ فهو يتجه نحو الفعل المنسجم مع تحقيق الهدف والغاية التي يسعى إليها، فأي فعل يقوم به الفرد اجتماعيا أو سياسيا لابد أن يكون له محفز ودافع للقيام به، ومرد هذا الدافع في العادة البيئة الأسرية والسياسية والاجتماعية التي يقطن في كنفها الشخص، والتي تمارس تأثيرا بالغا على صياغة فكره وسلوكه وما يصدر عنه من أفعال مختلفة، حيث تلعب هذه البيئة دور الموجه للفرد داخل المجتمع، وهذا ما أشار إليه بارسونز في أن الأسرة الحديثة برغم نقصان وظائفها إلا أنها مازالت تختص بوظيفتين أساسيتين هما وظيفة التنشئة الاجتماعيةوتعني الامتثال داخليا للثقافة المكتسبة داخل الأسرة التي تعد شخصية الفرد لتأخذ دورا مستقلا في المجتمع ووظيفة تكوين شخصية البالغين من أبناء المجتمع". ويؤكد بارسونز إلى أن المجتمع باعتباره نسقاً متداخلاً من العناصر أو الأنساق الفرعية التي لا يمكن فهمها أو فهم مكوناتها، إلا من خلال معرفة علاقتها بالكل، بحيث أن أي تغيير في مكونات الأنساق الفرعية سوف يؤدي بالضرورة إلى حدوث تغيرات في بقية الأجزاء المكونة للنسق الكلي، وترى الوظيفية أن المجتمع "بوصفه نسقا متكاملا" تسود بين أجزائه علاقات الكل والتساند والتضامن في ظل قيم عامة مشتركة تكتسب قدرا من الشرعية، وفي إطار هذا الاتجاه الفكري ظهرت مصطلحات سياسية كالديمقراطية المستقرة والشرعية والتحديث السياسي، فالذين يميلون إلى تبني الاتجاه الوظيفي من علماء الاجتماع السياسي ينظرون إلى النظام السياسي في ضوء علاقته التكاملية بالأنساق الأخرى باعتباره نسق فرعي يؤدي وظيفة ايجابية للنسق الأكبر والمجتمع،"(الطيب،2007)، أي أن ممارسة الفعل السياسي لأفراد المجتمع في سياق ديمقراطية حقيقية تؤدي أدواراً ايجابية في المجتمع"ومن خلال هذه العملية المُعبرة عن أهداف المجتمع ينتج ما يسميه بارسونز "القوة السياسية""Political Power" (**أنظر:أمحمد 2017: و برو**،1998).

الأدبيات السابقة:

سيتم عرضها وفق علاقتها بموضوع الدراسة، وليس وفق تسلسلها الزمني ومن هذه الدراسات

ففي دراسة أجراها كل من (البكار، والنابلسي، 2025) **حول مَفهومُ الأُسْرةِ الأردنيّةِ للمُشاركةِ الحَزبيّة للشَّبابِ دراسةٌ سوسيولوجيةٌ"** وهدفت للتعرف إلى مفهوم الأسرة الأردنية للمشاركة الحزبية للشباب، وبلغت العينة (282) مفردة من كلية الأميرة رحمة الجامعية. وتوصلت الدراسة إلى أن الأسرة ترى في المشاركة الحزبية تنمية للوعي السياسي للشباب، ووفقاً للدراسة فإن مشاركة الأبناء في العمل الحزبي يحقق لها دوراً مهماً في تكوين الرأي العام، وعن تغير في الصورة النمطية لدى الأسرة الأردنية نحو المشاركة الحزبية للشباب عما كانت عليه في الماضي .

وفي دراسة أجراها (ابو حمود، والعودات، 2024) **وهدفت الى تحليل وتقييم أثر جدية وفاعلية الإصلاحات والتحولات السياسية التي شهدها الأردن لا سيما الفترة 2012-2020**، وانعكاساتها على واقع المشاركة السياسية. أكدت الدراسة أن الإصلاح السياسي في الأردن لم يأت منسجماً مع

مفردات الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي للمجتمع الأردني، ولم تحقق الهدف الذي كانت تصبو له، ومن أبرز ما يدلل على ذلك تراجع نسب إقبال المواطنين في الانتخابات، وتعاظم أزمة ثقة بالحكومات ومجلس النواب، وإن الضعف الكبير للأنتساب للأحزاب السياسية، يعكس مدى حالة الإحباط واليأس المتراكمة في أوساط سياسية واجتماعية وثقافية متعددة، ويعكس تعزيز نمو الهويات الفرعية التقليدية، وربط الولاء والانتماء للدولة في أغلب الأحيان والأوقات بالمنفعة.

وفي دراسة قام بها كل من (العسولي، والعمـاوي، 2023) وهدفت للبحث في التعديلات الدستورية التي أتت استجابة للتوجيه الملكي لتمكين العمل الحزبي، وتهيئة السبل أمام تطوير الحياة السياسية، بموجب برنامج إصلاح سياسي يعيد بناء الثقة بالحكومة ومجلس النواب، توصلت الدراسة إلى أن نشأة الأحزاب السياسية في الأردن والتعديلات الدستورية الأخيرة جاءت مختلفة عما كان في السابق، من تغيير وجهة النظرة السائدة في المجتمع عن العمل الحزبي والسياسي، وكشفت الدراسة إلى أن التعديلات الدستورية لعام 2022 أسهمت في توسيع دائرة مشاركة المرأة والشباب، والتدرج نحو البرلمان الحزبي من خلال إعادة القائمة الوطنية، كما توصلت الدراسة إلى أنه على الأحزاب السياسية ضرورة توجيه خطاب مركزي وسياسي واضح يُمكن الأحزاب من استقطاب قاعدة اجتماعية.

وكشفت دراسة (السواعير، 2023) التي هدفت للتعرف إلى دور الأحزاب السياسية في الإصلاح السياسي في الأردن من عام 1999-2021، وكشفت النتائج إلى أن الأحزاب تعتبر ذات أثر فاعل في كافة مجالات الحياة السياسي، الاجتماعي، الاقتصادي، العلمي، والنفسي، لأن أجندتها وأهدافها مرتبطة بمصالح دولها حتى ولو اختلفت في وجهات النظر تبقى المصلحة الأولى والأخيرة هي لدولهم، ولكن ما نجده في الأردن أن بعض الأحزاب ليس لها أي دور فاعل في أي نواحي الحياة، وذلك نتيجة لكثرة الأحزاب إذ وصلت إلى أكثر من أربعين حزباً، وهذا بحد ذاته كاف لإلغاء وجودها الفعلي على الساحة الأردنية.

وخلصت دراسة (طبوب، 2023) **حول" قو انين الانتخاب والأحزاب و أثرها على الحياة الحزبية في الأردن(1992-2022م)"** وهدفت إلى استعراض واقع الحياة الحزبية، وما أدت إليه قوانين الأحزاب والانتخاب المتعاقبة من آثارٍ سلبية على الحياة الحزبية، وتبين النتائج أن السلوك الحزبي ضعف الحزبية وأبعدها عن العمل الحزبي والممارسة الديمقراطية، وقد خلصت الدراسة إلى أن قوانين الأحزاب يُعتبر الإطار الذي ينظم العمل الحزبي وله أهمية في تمكين وتسهيل إجراءات التسجيل وممارسة العمل الحزبي، ووفقاً للدراسة فإن قوانين الانتخاب قد ساهمت في عملية تراجع العمل الحزبي، وظهر ذلك من خلال قانون الصوت الواحد، وكذلك النظام المختلط لعام 2012 وانتهاء بنظام القائمة المفتوحة لعام 2016، وأن قوانين الانتخاب الأردنية لم تسعَ لتفعيل دور الحزب السياسي لتأسيس حكومات برلمانية.

وحول واقع الأحزاب الأردنية أظهرت دراسة (الشوابكة، 2021) واقع التعدد الحزبي في النظام السياسي و الدستوري الأردني، وتوصلت الدراسة إلى أن الأحزاب الأردنية تراوح مكانها دون التأثير على صناع القرار داخل المملكة بسبب ضعفها البنيوي أولاً وعدم استمالة الرأي العام، وضعفها في التنظير الفكري ليكون الداعم الأساسي للحزب وقراراته ورؤيته حول كافة المسائل التي تهم المجتمع، واستمرار التدخل الحكومي بعمل الأحزاب وإدارته لشؤونه الداخلية وعلى ممارسته لأنشطته المختلفة والاندماج مع حزب آخر، من خلال لجنة شؤون الأحزاب في وزارة الداخلية.

وفي **دراسة أجراها (الغنميين، وآخرون، 2018)** وهدفت للتعرف إلى واقع المشاركة السياسية لدى طلبة الجامعات الأردنية، أظهرت النتائج أن آراء الطلبة حول تقييم واقع المشاركة السياسية كانت متوسطة في جميع المجالات والتي كانت في حدود الوسط، وتم ترتيب مجالات واقع المشاركة السياسية حسب آراء الطلبة : الاهتمامات، والمعرفة، والنشاطات، السياسية. كما جاءت آرائهم حول تقييم واقع عوامل المشاركة بدرجة متوسطة.

دراسة (Al- Mogdad, 2020) وهدفت الدراسة الى تحليل أثر قوانين الانتخابات في الأردن بين الأعوام (2003-2019) في التطور السياسي للعملية وعملية التطوير الإداري، كشفت الدراسة أن الممارسة الانتخابية شهدت العديد من الإجراءات التشريعية أو التنفيذية خلال الأعوام(2003-2019)، و تضمنت تعديل الدستور، واعتماد العديد من القوانين المتعلقة بالانتخاب، مثل سن الناخب، وإعادة توزيع الدوائر الانتخابية وإنشاء هيئة مستقلة تشرف على الانتخابات، وتفي بمتطلبات الإصلاح التنموي في مختلف القطاعات التنموي.

وبعد عرض الدراسات السابقة نلاحظ تركيزها على الحياة الحزبية، ومراحل تطور الأحزاب في الأردن، وما يواجهها من تحديات، كما تطرقت عدد من الدراسات إلى العوامل والظروف المؤدية إلى عزوف في المجتمع الأردني من قبل فئات عن المشاركة السياسية. وتتميز هذه الدراسة عن سابقاتها كونها تتناول أدارك الشباب الأردني لتصويب أوضاع الأحزاب الأردنية وفقاً للقانون رقم (7) لسنة 2022 وأثرها في المشاركة السياسية.

منهجية الدراسة:

المنهج الوصفي التحليلي أعتمد في هذه الدراسة لمناسبته في تحقيق أهدافها.

مجتمع الدراسة وعينتها:

تكون مجتمع الدراسة من جميع الشباب الأردني وأعمارهم بين (18-35) سنة، وتم اختيارهم بأسلوب العينة الطبقية التناسبية، فقد تم أولاً تقسيم الوحدات الجغرافية في الأردن حسب أقاليمها (الشمال والوسط والجنوب) واختيار محافظتين للتطبيق من كل إقليم، ومن ثم تم تقسيم المحافظات

الأردنية البالغ عددها (12) محافظة حسب تقسيماتها الإدارية إلى ألوية وأقضية.

من المحافظات التالية: عمان، مادبا وتتبع لإقليم الوسط، اربد، وعجلون وتتبع لإقليم الشمال، والكرك، معان وتتبع لإقليم الجنوب. وقد تمَّ توزيع ما مجموعة (1100) استبانه ضمن المجتمع المستهدف، من قبل الباحث نفسه. وبعد إجراء عملية السحب، تم استرجاع (965) إستبانه، وتبين أن الاستبيانات المستردة بلغت (5) منها غير مكتملة، ويصبح العدد الفعلي الخاضعة للتحليل (960) إستبانة، تشكل (87.3%) من العدد الموزع. والجدول (1) يوضح التوزيع النسبي للعينة للإقليم والمحافظة.

جدول (1): توزيع أفراد العينة حسب الإقليم والمحافظة

الإقليم	المحافظة	عدد أفراد العينة	النسبة من العدد الإجمالي للعينة (%)
الشمال	**إربد**	183	19.06
	عجلون	107	11.15
الوسط	**عمان**	308	32.08
	مأدبا	152	15.83
الجنوب	**الكرك**	122	12.71
	معان	88	9.17
المجموع	-	**960**	**100**

خصائص عينة الدراسة

للتعرف إلى خصائص أفراد عينة الدراسة النوعية تم إيجاد التكرارات والنسب المئوية، والموضحة أدناه.

جدول (2): الخصائص الديمغرافية والوظيفية لعينة الدراسة

المتغير	الفئة	العدد (ك)	النسبة المئوية (%)
الجنس	ذكر	442	46.07
	أنثى	518	53.93
العمر "سنة"	22-18	147	15.36
	27-23	322	33.57
	32-28	278	28.93
	33سنة فما فوق	213	22.14
المستوى التعليمي	ثانوي فأقل	168	17.50
	دبلوم	326	33.93
	بكالوريوس	380	39.64
	عليا	86	8.93
طبيعة العمل	عاطل عن العمل	302	31.43
	موظف قطاع خاص	178	18.57
	موظف قطاع عام	86	8.93
	طالب	394	41.07
دخل الأسرة الشهري "دينار أردني"	220دينار فأقل	117	12.14
	221- 450 دينار	415	43.21
	451- 700 دينار	281	29.29
	أكثر من 700	147	15.36
مكان الإقامة	بادية	79	8.21
	قرية	243	25.36
	مدينة	552	57.50
	مخيم	86	8.93

يظهر الجدول (2) والمتعلقة بتوزيع أفراد العينة من الشباب الأردني حسب الخصائص الديموغرافية والوظيفية النوعية يلاحظ ما يلي: توزيع أفراد العينة وفقاً للجنس كان (الذكور يشكلون نسبه (46.07) من أفراد العينة، وتشكل الإناث نسبه (53.93%). أما حول متغير العمر فإن ما نسبته (15.36%) من أفراد العينة هم من الفئة العمرية (18-22) سنة، كما بلغت نسبة عينة الدراسة من الفئة العمرية (23-27) سنة ما نسبته (33.57%) ومن الفئة (28-32) العمرية قد شكلوا ما نسبته(28.93%) من حجم العينة، وتنخفض النسبة في الفئة العمرية (33 فما فوق) سنة لتصل إلى (22.14%) من حجم العينة.

وفيما يتعلق بالتعليم وتوزيعه لأفراد العينة فكانت (17.50%) هم من فئة الثانوي فأقل، و(33.39%) من المؤهل العلمي " دبلوم متوسط"، و (39.64%)من المؤهل العلمي "بكالوريوس"،أما دراسات عليا" شكلت ما نسبته(8.93%.).

وفيما ما يتعلق بمتغير الإقامة فيتضح أن العينة كانت من المقيمين في المدن ونسبتهم هي الأكبر، و بلغت (57.50%) بينما المقيمين في القرى كانت بنسبة(25.36%) والبادية بنسبة (8.21%) وأخيرا المقيمين في المخيمات بنسبة (8.93%)، وفيما يتعلق بالتوزيع حسب طبيعة العمل فيتضح أن النسبة الأكبر من الفئة (طالب) وبنسبة (41.07%) ومن الفئة (عاطل عن العمل) وبنسبة (31.43%)، ومن الفئة (موظف قطاع عام) بنسبة (8.93%).

أداة الدراسة:

لجمع البيانات، تم تصميم استبانه، بعد الرجوع للدراسات السابقة، واشتملت على جزئين:

الجزء الأول: المعلومات الأساسية عن أفراد العينة، وتشمل: الجنس، العمر، المؤهل العلمي، الدخل ، طبيعة العمل، مكان الإقامة.

الجزء الثاني: شمل فقرات متغير الدراسة المستقل (تصويب أوضاع الأحزاب الأردنية) وتم تطوير الاستبانة بتصويب أوضاع الأحزاب الأردنية وفقاً للقانون رقم (7) لسنة 2022 من خلال دراسة (ابو حمود، والعودات، 2024؛ العسولي، والعمـاوي، 2023) وأجريت عليها التعديلات لتحقيق أهداف الدراسة، وهذه الأبعاد هي: تقييد عدد المؤسسين في الاحزاب وتمثله الأسئلة (1-6)، والتدخلات الحكومية وتمثله الأسئلة (7-13)، وضعف البناء المؤسساتي وتمثله الأسئلة (14-19)، وصعوبة التمويل المالي وتمثله الأسئلة (20-26)، وضعف التواصل المجتمعي وتمثله الأسئلة (27-31).

وتكون مقياس تصويب أوضاع الأحزاب الأردنية في مرحلته الأولى من (35) فقرة، وتم التحقق من الصدق الظاهري بعد عرضه على (6) محكمين من أصحاب الاختصاص في الجامعات الأردنية، ومنهم طلب إبداء الآراء والمقترحات حول وضوح الفقرات، وسلامتها اللغوية، ومدى صلاحية كل فقرة لقياس البعد الذي تنتمي إليه، و تم الإبقاء على الفقرات التي أتفق (80%) من المحكمين على صلاحيتها بحيث تم حذف(4) فقرات لم يتحقق فيها شرط الاتفاق، كما تم إجراء تعديلات لغوية على بعض الفقرات بحيث تكون الاستبانة بصورته النهائية من (31) فقرة موزعة على الأبعاد الخمسة المكونة لها.

الجزء الثالث: تغطي متغير الدراسة التابع (المشاركة السياسية) وتم تصميم بناء فقرات هذا المتغير بدراسات (أبو حمود، والعودات، 2024؛ الغنميين، وآخرون، 2018). وهذه الأبعاد هي: الاهتمام السياسي وتمثله الفقرات (32-38)، والمعرفة السياسية وتمثله الفقرات (39-43)، والتصويت السياسي وتمثله الفقرات (44-47) والمطالب السياسية وتمثله الفقرات (48- 52).

وللتحقق من صدق هذا المقياس ومقياس المشاركة السياسية وزع على عينة من(30) شاباً وشابةً من خارج أفراد عينة الدراسة، وتم حساب معامل الارتباط لكل فقرة مع البعد الذي تنتمي إليه، ومع المقياس ككل حيث كان معامل الارتباط لجميع الفقرات أعلى من (0.30)

جدول(3): معاملات الارتباط بين الدرجات على الفقرة والدرجات الكلية على مقياس تصويب أوضاع الأحزاب الأردنية

رقم الفقرة	معامل الارتباط	رقم الفقرة	معامل الارتباط	رقم الفقرة	معامل الارتباط
تقييد عدد المؤسسين في الاحزاب		13	*0.501	25	*0.488
1	*0.391	**ضعف البناء المؤسساتي**		26	*0.367
2	*0.451	14	0.513	**ضعف التواصل المجتمعي**	
3	*0.569	15	*0.363	27	*0.329
4	*0.208	16	*0.487	28	*0.341
5	*0.378	17	*0.587	29	*0.370
6	*0.518	18	*0.718	30	*0.422
التدخلات الحكومية		19	*0.381	31	*0.560
7	*0.371	**صعوبة التمويل المالي**			
8	*0.291	20	*0.325		
9	*0.401	21	*0.363		
10	*0.519	22	0.728*		
11	*0.486	23	0.624*		
12	*0.453	24	0.589*		

* تعني دالة عند مستوى ($\alpha \leq 0.01$)

يتضح أن معاملات الارتباط من خلال الجدول(3) تراوحت بين(0.291 و0.728) وجميعها كانت ذات دلالة إحصائية.
والجدول (4) يبين معاملات صدق البناء المحسوبة.

جدول (4): معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال والدرجة الكلية للمجال على مقياس المشاركة السياسية

رقم الفقرة	معامل الارتباط	رقم الفقرة	معامل الارتباط
الاهتمام السياسي		**التصويت السياسي**	
32	*.566	44	*.495
33	*.505	45	.614*
34	*.394	46	*.590
35	*.570	47	*.522
36	*.590	**المطالب السياسية**	
37	*.650	48	*.741
38	*.542	49	*.604
المعرفة السياسية		50	.341*
39	*.367	51	*.624
40	*.583	52	*.688
41	*.684		
42	*.680		
43	*.676		

* تعني دالة عند مستوى ($\alpha \leq 0.01$)

يتضح من الجدول (4) بأنه توفر للمقياس معاملات ارتباط جيدة ومقبولة لمثل هذا النوع من المقاييس، حيث بلغ أعلى معامل ارتباط للفقرة رقم (52) وقيمته (0.688)، أما أدنى معامل ارتباط فبلغ للفقرة رقم (50) وقيمته (0.350)، ويلاحظ أنَّ جميع معاملات الارتباط دالة عند مستوى الدلالة($\alpha \leq 0.05$).

وتم تصنيف الإجابات وفق مقياس(ليكرت الخماسي)، وهي(موافق بشدة، موافق، محايد، غير موافق، غير موافق بشدة)، اعُتمد على معيار الحد الأعلى – الحد الأدنى.

القيمة العليا لدرجة الاستجابة – القيمة الدُنيا لدرجة الاستجابة

عدد المستويات (المتوسط)

$$= \frac{1-5}{3} = \frac{4}{3} = 1.33$$

من 1 + 1.33= الى 2.33 فاقل (درجة استخدام ضعيفة)
من 2.34+1.33= الى 3.67 (درجة استخدام متوسطة)
من 3.68+ إلى 5 = (درجة استخدام مرتفعة)

ثبات أداة الدراسة:

تم التحقق من ثبات الاستبانة طبقاً لمعادلة كرونباخ والجدول (5) يوضح ذلك.

جدول (5): قيمة معامل كرونباخ ألفا للاتساق الداخلي لكل بُعد.

الأداة	الأبعاد	تسلسل الفقرات	معامل الثبات (كرونباخ ألفا)
تصويب أوضاع الأحزاب الأردنية	تقييد عدد المؤسسين في الأحزاب	6-1	0.87
	التدخلات الحكومية	13-7	0.88
	ضعف البناء المؤسساتي	19-14	0.86
	صعوبة التمويل المالي	26-20	0.89
	ضعف التواصل المجتمعي	31-27	0.90
المشاركة السياسية	الاهتمام السياسي	38-32	0.85
	المعرفة السياسية	43-39	0.91
	التصويت السياسي	47-44	0.88
	المطالب السياسية	52-48	0.87

النتائج في الجدول (5) تشير إلى إن قيم معاملات الثبات مقبولة لأغراض الدراسة، وكانت نسبة الاتساق الداخلي المقبولة هي (0.60 فما فوق).

المعالجة الإحصائية:

تم استخدام الأساليب الإحصائية والرزمة الإحصائية (SPSS.22.1) وهي: النسب المئوية وتكراراتها، والوسط الحسابي والانحراف المعياري، وكرونباخ ألفا، ومعامل تضخم التباين، واختبار التباين المسموح، ومعامل الالتواء، وتحليل الانحدار المتعدد والمتدرج.

عرض النتائج

الإجابة عن أسئلة الدراسة:

ما مدى أدارك الشباب الأردني لتصويب أوضاع الأحزاب الأردنية وفقاً للقانون رقم (7) لسنة 2022؟

جدول (6): المتوسّطات الحسابية والانحر افات المعياريّة لإدراك الشباب الأردني لتصويب أوضاع الأحزاب الأردنية

الفقرات	البعد	المتوسط الحسابي	المعياري	الترتيب حسب الأهمية	المستوى حسب المتوسط
6-1	تقييد عدد المؤسسين في الأحزاب	3.00	0.66	5	متوسط
13-7	التدخلات الحكومية	3.32	0.62	3	متوسط
19-14	ضعف البناء المؤسساتي	3.37	0.63	2	متوسط
26-20	صعوبة التمويل المالي	3.38	0.59	1	متوسط
31-27	ضعف التواصل المجتمعي	3.13	0.61	4	متوسط
31-1	المتوسط الكلي	3.24	0.57	-	متوسط

الجدول رقم (6) يبين أنّ المتوسطات الحسابية لإدراك الشباب الأردني لتصويب أوضاع الأحزاب الأردنية، جاءت بدرجة متوسطة، وبمتوسط كلّي (3.24) وانحراف معياري(0.57)، وقد جاء بُعد صعوبة التمويل المالي برتبة أولى، بمتوسط حسابي (3.38)، في حين جاءت في المرتب الخامس بُعد تقييد عدد المؤسسين في الأحزاب بمتوسط حسابي (3.00).

السؤال الثاني: ما مستوى إدراك الشباب الأردني للمشاركة السياسية بأبعادها (الاهتمام، والمعرفة، والتصويت، والمطالب) السياسية؟

جدول (7): المتوسّطات الحسابية والانحر افات المعياريّة لمستوى إدراك الشباب الأردني للمشاركة السياسية.

تسلسل الفقرات	البعد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب حسب الأهمية	المستوى حسب المتوسط
38-32	الاهتمام السياسي	3.67	0.56	2	مرتفع
43-39	المعرفة السياسية	3.68	0.54	1	مرتفع
47-44	التصويت السياسي	3.61	0.62	3	متوسط
52-48	المطالب السياسية	3.60	0.64	4	متوسط
52-32	المتوسط الكلي	3.64	0.53	-	متوسط

الجدول رقم (7) يُظهر أنّ المتوسطات الحسابية لمستوى إدراك الشباب الأردني للمشاركة السياسية، جاءت متوسطة، وبلغ المتوسط الكلّي (3.64) وانحراف معياري(0.53)، وقد احتّل بُعد المعرفة السياسية المرتبة الأول، بمتوسط حسابي (3.68)، في حين جاءت في المرتبة الرابعة بُعد المطالب السياسية بمتوسط حسابي (3.60).

اختبار الفرضيات:

يتضح من الجدول (8) عدم وجود ارتباط بين المُتغيرات المستقلة (Multicollinearity)، وقد تمّ التأكد من أنَّ قيم اختبار معامل تضخم التباين (VIF) لجميع المُتغيرات تقل عن (10)، وأن قيم اختبار التباين المسموح (Tolerance) أكبر من (0.05). وأن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي، حيث كانت قيم معامل الالتواء (Skewness) أقل من (1).

جدول (8): اختبار معامل تضخم التباين والتباين المسموح به ومعامل الالتواء

المتغيرات	التباين المسموح به Tolerance	معامل تقييم التباين (VIF)	معامل الالتواء Skewness
تقييد عدد المؤسسين في الاحزاب	0.372	2.692	0.207
التدخلات الحكومية	0.345	2.896	0.210
ضعف البناء المؤسساتي	0.239	4.190	0.159
صعوبة التمويل المالي	0.405	2.468	0.457
ضعف التواصل المجتمعي	0.359	2.788	0.211

جدول رقم (9): للتأكد من صلاحية النموذج لاختبار فرضيات الدراسة كانت نتائج تحليل التباين للانحدار.

المتغير التابع	درجات الحرية	معامل التحديد R^2	قيمة F المحسوبة	مستوى دلالة F
الاهتمام السياسي	(5، 954)	0.464	*127.60	0.000
المعرفة السياسية	(5، 954)	0.372	*87.18	0.000
التصويت السياسي	(5، 954)	0.338	*75.13	0.000
المطالب السياسية	(5، 954)	0.298	*62.47	0.000

الجدول (9)، يبين صلاحية نموذج اختبار الفرضيات ، ونظراً لارتفاع قيمة(F) المحسوبة عن قيمتها الجدولية على مستوى دلالة($0.05 \alpha \geq$) ودرجات حرية(5، 954)، حيث إن أبعاد تصويب أوضاع الأحزاب الأردنية تفسر(46.4%) من التباين في بُعد(الاهتمام السياسي)، كما تُفسر أيضاً(37.2%) من التباين في بُعد(المعرفة السياسية)، وتُفسر أيضاً(33.8%) من التباين في بُعد(التصويت السياسي). وبناء على ذلك نستطيع اختبار فرضيات الدراسة.

HO1: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لأبعاد تصويب أوضاع الأحزاب الأردنية (تقييد عدد المؤسسين في الاحزاب، التدخلات الحكومية، ضعف البناء المؤسساتي، صعوبة التمويل المالي، ضعف التواصل المجتمعي) في الاهتمام السياسي كبعد من أبعاد المشاركة السياسية.

جدول رقم (10): نتائج تحليل الانحدار المتعدد لاختبار اثر تصويب أوضاع الأحزاب الأردنية في الاهتمام السياسي.

تصويب أوضاع الأحزاب الأردنية	B	الخطأ المعياري	Beta	قيمةt المحسوبة	مستوى دلالة t
تقييد عدد المؤسسين في الاحزاب	0.134	0.047	0.128	*2.863	0.000
التدخلات الحكومية	0.203	0.041	0.229	*4.943	0.000
ضعف البناء المؤسساتي	0.078	0.036	0.091	* 2.183	0.029
صعوبة التمويل المالي	0.268	0.041	0.277	*6.491	0.000
ضعف التواصل المجتمعي	0.061	0.036	0.063	**1.689	0.092

* ذات دلالة إحصائية على مستوى($0.05 \alpha \leq$)

الجدول (10)، يبين أنَّ المُتغيرات (تقييد عدد المؤسسين في الاحزاب، التدخلات الحكومية، ضعف البناء المؤسساتي، صعوبة التمويل المالي) لها تأثير في الاهتمام السياسي. وأشارت النتائج أنَّ المُتغير(ضعف التواصل المجتمعي) ليس له أثر في الاهتمام السياسي.

جدول رقم (11): نتائج تحليل الانحدار المتعدد التدريجي للتنبؤ بالاهتمام السياسي من خلال أبعاد تصويب أوضاع الأحزاب الأردنية

ترتيب دخول العناصر المستقلة في معادلة التنبؤ	قيمة R^2 معامل التحديد	قيمة R^2 معامل التحديد التراكمية	قيمة t المحسوبة	مستوى دلالة t *
صعوبة التمويل المالي	0.377	0.377	*7.620	0.000
التدخلات الحكومية	0.071	0.448	*4.991	0.000
تقييد عدد المؤسسين في الاحزاب	0.009	0.457	*2.990	0.003
ضعف البناء المؤسساتي	0.005	0.462	*2.575	0.010

* ذات دلالة إحصائية على مستوى($\alpha \leq 0.05$)

وعند إجراء تحليل الانحدار المتعدد التدريجي، الوارد من الجدول (11) إن متغير صعوبة التمويل المالي تُفسر ما مقداره (37.7%) من التباين في المتغير التابع، ودخل متغير التدخلات الحكومية حيث يفسر مع صعوبة التمويل المالي (44.8%) من التباين في المتغير التابع، ودخل ثالثاً متغير تقييد عدد المؤسسين في الاحزاب حيث فسر مع المتغيرين السابقين(45.7%) من التباين في المتغير التابع، ودخل أخيراً متغير ضعف البناء المؤسساتي حيث فسر مع المتغيرات السابقة ما مقداره(46.2%) من التباين في الاهتمام السياسي كمتغير تابع.

HO2: لا يوجد أثر دالة إحصائية لأبعاد تصويب أوضاع الأحزاب الأردنية (تقييد عدد المؤسسين في الأحزاب، التدخلات الحكومية، ضعف البناء المؤسساتي، صعوبة التمويل المالي، ضعف التواصل المجتمعي) في المعرفة السياسية كبعد من أبعاد المشاركة السياسية.

جدول رقم (12): نتائج تحليل الانحدار المتعدد لاختبار أثر تصويب أوضاع الأحزاب الأردنية في المعرفة السياسية.

تصويب أوضاع الأحزاب الأردنية	B	الخطأ المعياري	Beta	قيمةt المحسوبة	مستوى دلالة t
تقييد عدد المؤسسين في الاحزاب	0.199	0.045	0.219	*4.373	0.000
التدخلات الحكومية	0.086	0.040	0.098	* 2.172	0.030
ضعف البناء المؤسساتي	0.107	0.052	0.100	*2.068	0.039
صعوبة التمويل المالي	0.220	0.046	0.223	*4.833	0.000
ضعف التواصل المجتمعي	0.066	0.040	0.067	**1.670	0.095

* ذات دلالة إحصائية على مستوى($\alpha \leq 0.05$)

الجدول (12)، يبين أنَّ مُتغيرات (تقييد عدد المؤسسين في الاحزاب، التدخلات الحكومية، ضعف البناء المؤسساتي، صعوبة التمويل المالي) لها تأثير في المعرفة السياسية. وأشارت النتائج أنَّ المُتغير(ضعف التواصل المجتمعي) ليس له أثر في المعرفة السياسية. ومما سبق يقتضي ما يلي: رفض الفرضية الصفرية التي تنص على أنَّه لا يوجد أثر لمُتغيرات تصويب أوضاع الأحزاب الأردنية في الاهتمام السياسي. وقبول الفرضية الصفرية التي تنص على أنَّه لا يوجد أثر لمُتغير(ضعف التواصل المجتمعي) في المعرفة السياسية.

وعند إجراء تحليل الانحدار المتعدد التدريجي، يتضح من الجدول رقم(13) إن متغير صعوبة التمويل المالي تُفسر ما مقداره (30.1%) من التباين في المتغير التابع، ودخل متغير تقييد عدد المؤسسين في الأحزاب حيث يفسر مع صعوبة التمويل المالي (35.7%) من التباين في المتغير التابع.

جدول رقم (13): نتائج تحليل الانحدار المتعدد التدريجي للتنبؤ بالمعرفة السياسية من خلال أبعاد تصويب أوضاع الأحزاب الأردنية

ترتيب دخول العناصر المستقلة في معادلة التنبؤ	قيمة R^2 معامل التحديد	قيمة R^2 معامل التحديد التراكمية	قيمة t المحسوبة	مستوى دلالة t *
صعوبة التمويل المالي	0.301	0.301	*5.835	0.000
تقييد عدد المؤسسين في الاحزاب	0.056	0.357	*4.421	0.000
التدخلات الحكومية	0.008	0.365	*2.560	0.011
ضعف البناء المؤسساتي	0.005	0.370	*2.192	0.029

* ذات دلالة إحصائية على مستوى($\alpha \leq 0.05$)

HO3: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لأبعاد تصويب أوضاع الأحزاب الأردنية (تقييد عدد المؤسسين في الأحزاب، التدخلات الحكومية، ضعف البناء المؤسساتي، صعوبة التمويل المالي، ضعف التواصل المجتمعي) في التصويت السياسي كبعد من أبعاد المشاركة السياسية.

جدول رقم (14): نتائج تحليل الانحدار المتعدد لاختبار أثر تصويب أوضاع الأحزاب الأردنية في التصويت السياسي.

تصويب أوضاع الأحزاب الأردنية	B	الخطأ المعياري	Beta	قيمةt المحسوبة	مستوى دلالة t
تقييد عدد المؤسسين في الاحزاب	0.195	0.043	0.221	*4.285	0.000
التدخلات الحكومية	0.133	0.052	0.128	*2.569	0.010
ضعف البناء المؤسساتي	0.046	0.040	0.048	**1.152	0.250
صعوبة التمويل المالي	0.234	0.046	0.243	*5.122	0.000
ضعف التواصل المجتمعي	0.023	0.041	0.027	**0.573	0.567

* ذات دلالة إحصائية على مستوى($\alpha \leq 0.05$)

يتضح من الجدول (14)، أن مُتغيرات(تقييد عدد المؤسسين في الأحزاب، التدخلات الحكومية، صعوبة التمويل المالي) لها تأثير في التصويت السياسي. وأشارت النتائج أنَّ مُتغيري(ضعف التواصل المجتمعي، ضعف البناء المؤسساتي) ليس لها أثر في التصويت السياسي. ومما سبق يقتضي ما يلي: رفض الفرضية الصفرية التي تنص على أنَّه لا يوجد أثر لمُتغيرات تصويب أوضاع الأحزاب الأردنية (تقييد عدد المؤسسين، التدخلات، صعوبة التمويل) في التصويت السياسي. وقبول الفرضية الصفرية التي تنص على أنَّه لا يوجد أثر لمُتغيري (ضعف التواصل المجتمعي) في التصويت السياسي.

وعند إجراء تحليل الانحدار المتعدد التدريجي، والذي يُمثل أثر تصويب أوضاع الأحزاب الأردنية في التصويت السياسي يتضح من الجدول رقم (15) إن متغير صعوبة التمويل المالي تُفسر ما مقداره (27.4%) من التباين في المتغير التابع، ودخل متغير تقييد عدد المؤسسين في الاحزاب حيث يفسر مع صعوبة التمويل المالي (32.9%) من التباين في المتغير التابع، ودخل أخيراً متغير التدخلات الحكومية حيث فسر مع المتغيرات السابقة ما مقداره(33.6%) من التباين في التصويت السياسي كمتغير تابع.

جدول رقم (15): نتائج تحليل الانحدار المتعدد التدريجي للتنبؤ بالتصويت السياسي من خلال أبعاد تصويب أوضاع الأحزاب الأردنية

ترتيب دخول العناصر المستقلة في معادلة التنبؤ	قيمة R^2 معامل التحديد	قيمة R^2 معامل التحديد التراكمية	قيمة t المحسوبة	مستوى دلالةt *
صعوبة التمويل المالي	0.274	0.274	*6.457	0.000
تقييد عدد المؤسسين في الاحزاب	0.055	0.329	*4.787	0.000
التدخلات الحكومية	0.007	0.336	* 2.885	0.004

* ذات دلالة إحصائية على مستوى($\alpha \leq 0.05$)

HO4: لا يوجد أثر دالة إحصائية لأبعاد تصويب أوضاع الأحزاب الأردنية (تقييد عدد المؤسسين في الاحزاب، التدخلات الحكومية، ضعف البناء المؤسساتي، صعوبة التمويل المالي، ضعف التواصل المجتمعي) في المطالب السياسية كبعد من أبعاد المشاركة السياسية.

جدول رقم (16): نتائج تحليل الانحدار المتعدد لاختبار أثر تصويب أوضاع الأحزاب الأردنية في التصويت السياسي.

تصويب أوضاع الأحزاب الأردنية	B	الخطأ المعياري	Beta	قيمةt المحسوبة	مستوى دلالة t
تقييد عدد المؤسسين في الاحزاب	0.051	0.040	0.061	**1.277	0.202
التدخلات الحكومية	0.219	0.046	0.235	*4.800	0.000
ضعف البناء المؤسساتي	0.221	0.045	0.258	*4.865	0.000
صعوبة التمويل المالي	0.080	0.052	0.080	**1.555	0.120
ضعف التواصل المجتمعي	0.022	0.040	0.023	**0.552	0.581

* ذات دلالة إحصائية على مستوى($\alpha \leq 0.05$)

من الجدول (16)، يظهر أن المُتغيرات (التدخلات الحكومية، ضعف البناء المؤسساتي) لها تأثير في المطالب السياسية. وأشارت النتائج أنَّ مُتغيرات (ضعف التواصل المجتمعي، تقييد عدد المؤسسين في الاحزاب، صعوبة التمويل المالي) ليس لها أثر في المطالب السياسية. ومما سبق يقتضي ما يلي: رفض الفرضية الصفرية التي تنص على أنَّه لا يوجد أثر لمُتغيرات تصويب أوضاع الأحزاب الأردنية (التدخلات الحكومية، ضعف البناء المؤسساتي) في المطالب السياسية. وقبول الفرضية الصفرية التي تنص على أنَّه لا يوجد أثر لمُتغيرات (ضعف التواصل المجتمعي، تقييد عدد المؤسسين في الأحزاب، صعوبة التمويل المالي) في المطالب السياسية.

جدول رقم (17): نتائج تحليل الانحدار المتعدد التدريجي للتنبؤ بالمطالب السياسية من خلال أبعاد تصويب أوضاع الأحزاب الأردنية كمتغيرات مستقلة

ترتيب دخول العناصر المستقلة في معادلة التنبؤ	قيمة R^2 معامل التحديد	قيمة R^2 معامل التحديد التراكمية	قيمة t المحسوبة	مستوى دلالة t *
ضعف البناء المؤسساتي	0.254	0.254	*7.913	0.000
التدخلات الحكومية	0.298	0.293	* 6.391	0.000

* ذات دلالة إحصائية على مستوى($\alpha \leq 0.05$)

النتائج:

1- تؤكد النتائج أن مستوى إدراك الشباب الأردني لتصويب أوضاع الأحزاب الأردنية، جاءت بدرجة متوسط، وقد جاء بُعد التمويل المالي المرتبة الأولى، يلي ذلك بُعد ضعف البناء المؤسساتي، وجاءت في المرتبة ثالثاً بُعد التدخلات الحكومية، وجاء في المرتب الرابع بُعد ضعف التواصل المجتمعي، في حين جاءت في المرتبة خامساً والأخيرة بُعد تقييد عدد المؤسسين في الاحزاب.

وتفسر هذه النتيجة على إن قانون الأحزاب السياسية، ما زال دون المستوى المطلوب، ويُعدُّ مساعداً على التشرذم والتفتت، إذ نشأ عدد كبير من الأحزاب يزيد عن (38) حزباً مسجلاً في الهيئة المستقلة للأنتخاب، وأن الأهمية بمكان هو معالجو التمويل المالي، وأن تُشجع الأحزاب على عدم إهمال السعي لنيل تبرعات من المؤيدين، كما تفسر هذه النتيجة على الأحزاب لا تزال تعاني من ضعف البناء المؤسساتي والتدخلات الحكومية في شؤونها على الرغم من الانفراج السياسي الأردني، وحصول الأحزاب على الترخيص وعلى المظلة القانونية، إلا أن أداء الأحزاب السياسية المتدني لم يقنع المواطنين بأن الأحزاب باتت ضرورة وطنية وركيزة أساسية للديمقراطية، فعانت الأحزاب السياسية في الأردن من عزوف الشباب عنها، وعن مشكلات عميقة تعاني منها غالبية الأحزاب.

والتقت نتيجة هذه الدراسة مع ما جاءت به دراسة (ابو حمود، والعودات، 2024) والتي بينت أن عملية الإصلاح السياسي في الأردن لم تأتي منسجمة مع مفردات الواقع للمجتمع الأردني، ومن أبرز ما يدلل على ذلك تراجع نسب الإقبال على المشاركة في الانتخابات، وتعاظم أزمة ثقة المجتمع بالمؤسسات الدستورية، كما اتفقت نتيجة الدراسة مع ما جاءت به دراسة (طهبوب، 2023) والتي أكدت أن التعديلات الدستورية لسنة 2022 وقانون الأحزاب السياسية رقم (7) لسنة ،2022 جعل جميع مراحل تأسيس الأحزاب السياسية في يد سلطة إدارية واحدة، وهي الهيئة المستقلة للانتخاب باعتبارها المسؤولة عن تنظيم العملية الحزبية، كما اتفقت نتيجة هذه الدراسة مع ما جاءت به نتائج (العسولي، والعماوي، 2023) والتي كشفت أن التعديلات الدستورية لعام 2022 أسهمت في توسيع دائرة مشاركة المرأة والشباب، والتدرج نحو البرلمان الحزبي من خلال إعادة القائمة الوطنية.

2- دلت النتائج أنّ مستوى إدراك الشباب الأردني للمشاركة السياسية، جاءت بدرجة متوسطة، وقد جاء: بُعد المعرفة السياسية أولاً، يلي ذلك: بُعد الاهتمام السياسي، حيث حل في المرتبة ثالثاً: بُعد التصويت السياسي، في حين كان بُعد المطالب السياسية في المرتبة الأخيرة. وتفسر هذه النتيجة أن عدم المُدركات لمعنى المشاركة السياسية عند شريحة من الشباب الأردني من جهة، وعدم الإلمام الكافي بماهية الحقوق السياسية، مما ترتب عليه إقصاء العدد الأكبر خارج صنع القرار في المجالات المتعددة. وأنه رغم العودة للحياة الحزبية منذ التوجه نحو الديمقراطية الذي بدأ كحياة جديدة منذ (1989). وعلى الرغم من ذلك، فقد شهدت الانتخابات البرلمانية الأردنية لعام (2024)، مشاركة قوائم حزبية بشكل كامل لأول مرة في تاريخ المملكة، حيث نص قانون الانتخاب لكل مقترع أن يدلي بصوتين اثنين (أحدهما على مستوى الدائرة المحلية الانتخابية، وآخر على مستوى الدولة) عبر التصويت لقائمة محلية ومترشحين فيها وعبر التصويت لقائمة حزبية كذلك.

وضمن (38) حزبا مسجلاً في الأردن، ترشح منها (36) حزبا عن الدائرة العامة، وحزبان للدوائر المحلية. والتقت هذه نتيجة مع ما توصلت نتائج (الغنمين، وآخرون، 2018) والتي أشارت أن آراء الطلبة حول تقييم واقع المشاركة السياسية كانت بدرجات متوسطة في جميع المجالات التي كانت في حدود الوسط، وتم ترتيب مجالات واقع المشاركة السياسية حسب آراء الطلبة على النحو التالي: الاهتمام، والمعرفة، والنشاط السياسية، كما جاءت آراء الطلبة حول تقييم واقع عوامل المشاركة السياسية متوسطة.

3- دلت النتائج أن تصويب أوضاع الأحزاب الأردنية لها تأثير في الاهتمام السياسي. وهذا يشير إلى أن تصويب أوضاع الأحزاب الأردنية لها دور كبير

في الاهتمام السياسي والمشاركة من خلال ما تقدمه الدولة من دعم الأحزاب السياسية والحياة السياسية كونها ذات تأثير في تيسير ممارسة العمل الحزبي، والتسجيل، وإكساب الأحزاب الشخصية الاعتبارية التي تُمكّنها من ممارسة مهامها الادارية والمالية والفكرية، لتسيير العلاقات البينية بين جميع من لهم علاقة بالعملية الحزبية. وتختلف هذه النتيجة مع نتائج طهبوب والتي أكدت عدم وجود علاقة ذات اتجاه إيجابي بين قانون الأحزاب السياسية لعام 2015، وبين مستوى كل من المشاركة والتمثيل في انتخابات عام 2016، في المجلس النيابي الثامن عشر.

4- دلت النتائج أن تصويب أوضاع الأحزاب الأردنية لها تأثير في المعرفة السياسية. وهذا يعكس ضعف المشاركة السياسية للمجتمع الأردني، وتعتبر الأحزاب السياسية بوضعها الراهن سبب للعزوف عن المشاركة الحزبية، فنجد حالة الضعف والتمزق في حياة الأحزاب السياسية، كذلك عدم قدرتها على الإعلان عن نفسها وضعفها ماديا وافتقارها للديمقراطية الداخلية، وسيطرة الأمين العام وارتباط الحزب به، وعدم وجود برامج عمل سياسية واضحة وعدم قدرتها على إدارة نفسها وتعددها وجميع هذه الأسباب وغيرها تجعل من الشباب الطلبة بشكل عام يصرفون النظر عن الاهتمام بهذه المؤسسات، وغياب أهم مكونات المعرفة الأساسية التي تعتبر من متطلبات العمل السياسي عند الشبان والطلبة الأردنيين وهذه المكونات تتمثل في المعرفة بالمؤسسة السياسية وطبيعة أدوارها ومعرفة أهم القوانين والقضايا محل النقاش في المجتمع والمعرفة حقوقه وواجباته ودوره في إطار النظام السياسي. لقد التقت هذه النتيجة مع النتائج التي توصلت لها (البلعزي، 2023) والتي كشفت إلى وجود علاقة ارتباطية بين درجة الوعي السياسي والتنمية السياسية، ووجود علاقة ارتباطية بين درجة الاهتمام والمشاركة السياسية والتنمية السياسية

5- دلت النتائج أن تصويب أوضاع الأحزاب الأردنية لها ذات تأثير في التصويت السياسي. وهذا يشير إلى أن تصويب أوضاع الأحزاب الأردنية لها دور مهم في تحديد عملية التصويت والمشاركة السياسية من خلال ما تنقله من قيم لدى الأفراد وسلوكاتهم السياسي الذي يتحدد في إطارها وضوئها، إذ طبيعة القيم لدى المواطنين تظهر في وعيهم السياسي، ونوعية الثقافة السياسية التي يحملونها وطريقة تلقيهم للموضوعات السياسية ومن خلال هذا يتضح دورهم ومشاركتهم في الحياة السياسية، فدرجة مشاركة الفرد في المجال السياسي يتوقف عند نوعية التوعية السياسية التي يتعرض لها، غير أن التوعية السياسية لا تكفي لدفع الفرد للمشاركة السياسية، وإنما لا بد له أن تتوافر لديه قدر مقبول ومعقول من الاهتمام السياسي وهذا يتوقف بدوره على نوعية التنشئة السياسية فالتجارب والخبرات التي تحدث للفرد تؤدي دوراً مهما في تشكيل ميول واتجاه الأفراد وتوجيه سلوكهم السياسي. وبالنتيجة فإن مدى عزوف الفرد عن عملية التصويت والمشاركة السياسية أو الاشتراك بها يتوقف على التنشئة المجتمعية السياسية، أما تشجع على الاهتمام، وممارسة النشاط السياسي أو تكون ضد ذلك.

6- دلت النتائج أن تصويب أوضاع الأحزاب الأردنية لها تأثير في المطالب السياسية. ولتصبح هذه المنافسة فعالة ومؤثرة فإنه يجب أن تتوافر بها عدة شروط أبرزها أن تكون ساحة المنافسة مفتوحة ومتاحة للجميع، وأن تكون عادلة وحرة وفق قواعد معروفة ومشروعة قانونا وهو أمر تضمنته القوانين الناظمة للعملية السياسية في أنساق المنظومة الإصلاحية الشاملة التي تقودها الدولة، لذلك تسعى الأحزاب لتضطلع بدور مهم في تعزيز ثقة المواطنين في النظام الديمقراطي خصوصا وأن قانون تصويب أوضاع الأحزاب الأردنية كفل حرية تكوين الأحزاب وضمن استقرار النظام الحزبي مع استمرارية العملية الديمقراطية البنائية الأمر الذي يتطلب سعي الأحزاب إلى إدماج مختلف القوى المجتمعية، واستهداف فئة الشباب بشكل رئيس لإدماجهم في العمل الحزبي عبر أرضية مشتركة تؤدي وتقود إلى تأييد قطاعات شعبية واسعة، وتبني خطاب سياسي قادر على بناء الجسور مع الشباب، وإتاحة الفرصة أمام الطاقات والقدرات والكفاءات الشبابية المؤهلة القادرة على العمل الحزبي السياسي على أعلى مستوى.

التوصيات:

1. على الأحزاب السياسية الأردنية أن تبذل جهوداً لإقناع الشباب بأهمية العمل الحزبي وضروراته، والعمل الجاد على استقطاب الشباب من خلال صياغة برامج حزبية شاملة لكل من الاقتصاد والسياسة والاجتماع.

2. توضح الأحزاب السياسية الأردنية طبيعة علاقتها بالدولة، وأنها باتت مكونا أساسيا من النظام السياسي الأردني، الأمر الذي يساعد في تخفيف حدة العزوف الشبابي وتغيير النظرة السائدة عن الأحزاب باعتبارها معادية للحكومة وللسلطة.

3. تنشيط العمل الإعلامي، وإيلاء العمل الحزبي مكانة أكبر في الرسالة الإعلامية وتنظيم أنشطة بما يسهم في نشر الثقافة السياسية، وتبيان أهمية العمل الحزبي، ودوره لبناء مجتمع ديمقراطي.

4. تواصل وتمكين قيادات الأحزاب السياسية مع الشباب لدمجهم في اطر الأحزاب السياسية. وتكثيف تواصل الأحزاب مع المناطق المختلفة في الأردن عبر عقد ندوات ذات طابع عملي لمواجهة مشكلات الشباب من بطالة وفقر.

5. تكثيف تواصل التنمية السياسية كمؤسسة رسمية مع الأحزاب السياسية والكودر الشبابية وفتح حوارات مع القيادات العشائرية والقبلية في مناطقهم، الضغط باتجاه تعميق الفعل السياسي الحقيقي من قبل مراكز البحث ومؤسسات مجتمع مدني لإقرار قانون انتخابي يقوم على نظام انتخابي يجمع القوائم الحزبية ونظام الأكثرية، وتعديل قانون الأحزاب بالنص على تمثيل الشباب والمرأة في مراكز قيادية الأولى.

المصادروالمراجع

أبو حمود، م. والعودات، ع. (2024). الإصلاح السياسي في الأردن: قراءة تحليلية في قوانين الانتخابات النيابية الأردنية 2013-2020 وأثرها في المشاركة السياسية الانتخابية. *المجلة الأردنية في القانون والعلوم السياسية*، 16(1)، 198-235.
https://dsr.mutah.edu.jo/index.php/jjlps/article/view/521

البكار، ع. والنابلسي، هـ. (2025). مَفهومُ الأُسْرةِ الأردنيّةِ للمُشاركةِ الحَزبيّة للشَّبابِ مِنْ وِجْهةِ نَظَرِهِمْ: دراسةٌ سوسيولوجيةٌ. *دراسات: العلوم الإنسانية والاجتماعية*، 52(1)، 1-17. https://dsr.ju.edu.jo/djournals/index.php/Hum/article/view/5713

الحوراني، م. (2008). *النظرية المعاصرة في علم الاجتماع*. ط1، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان: الأردن. https://books.e3raf.co/down/?id=11268

الخلايلة، ع. (2020). *دور الأحزاب السياسية في تشكيل الحكومة البرلمانية دراسة مستقبلية - (الأردن دراسة حالة)*. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن. https://search.emarefa.net/ar/detail/BIM-970959

خمش، م. والخزاعي، ح. والسرحان، م. (2016). الشباب والمشاركة السياسية في الأردن: دراسة ميدانية على عينة من الشباب في مدينة عمان. *المنارة للبحوث والدراسات*، 22(4)، 259-284. https://www.researchgate.net/publication/362219082

الزيادات، أ. (2022). *قانون الأحزاب الأردني الجديد: اشتراطات جديدة ومخاوف من الإقصاء*. العربي الجديد، Article I. https://www.alaraby.co.uk/politics

السواعير، ل. (2023). دور الأحزاب السياسية الأردنية في عملية الإصلاح السياسي في الأردن خلال الفترة 1999-2021. *مجلة اتحاد الجامعات العربية للبحوث في التعليم العالي*، 43(1)، 15-36. https://digitalcommons.aaru.edu.jo/cgi/viewcontent.cgi?article=1315&context=jaaru_rhe

الشوابكة، م. (2021). واقع التعددية الحزبية في النظام السياسي والدستوري الأردني. *مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية*، 14(1)، 315-339. https://www.asjp.cerist.dz/en/article/149174

طهبوب، ن. (2023). قوانين الانتخاب والأحزاب السياسية وأثرها على الحياة الحزبية في الأردن (1992-2022م). *مجلة العلوم السياسية والقانون*، 36(8)، 254-289. https://democraticac.de/?p=90108

عادل، أ. (2021). *الأحزاب السياسية والنظم الانتخابية*. الطبعة الثالثة، القاهرة: دار النهضة للنشر والتوزيع. https://catalogue.mbzuh.ac.ae/cgi-bin/koha/opac

العدوان، ع. (2014). الأحزاب الأردنية والمشاركة السياسية: الأحزاب القومية واليسارية أنموذجا. *المشكاة للعلوم الإنسانية والاجتماعية*، 1(1)، 183-228. http://academic.wise.edu.jo/abdelhaleem.aladwan

العسولي، س. والعمـاوي، أ. (2023). الحياة الحزبية في الأردن في ضوء التعديلات الدستورية لعام 2022 ورقابة القضاء الإداري ما بين الواقع والطموح. *مجلة جامعة الزيتونة الأردنية للدراسات القانونية*، 4(1)، 125-144. https://zjjls.zuj.edu.jo/PapersUploaded/V4_s1/8.pdf

الغنميين، ز. والزبون، م. وعناب، ر. وحتاملة، ح. (2018). واقع المشاركة السياسية لدى طلبة الجامعة الأردنية من وجهة نظرهم. *دراسات: العلوم التربوية*، 45(4)، 255-274. https://archives.ju.edu.jo/index.php/edu/article/view/13434/9550

فريحات، إ. (2012). التطور التاريخي لقوانين الأحزاب السياسية في الأردن (1921-2011). *دراسات: العلوم الإنسانية والاجتماعية*، 39(2)، 301-324. https://www.tagepedia.org/Entry.aspx?id=519728

الهيئة المستقلة للانتخاب. (2023). مديرية سجل الأحزاب، https://www.iec.jo/ar

فيليب، ب. (1998). علم الاجتماع السياسي، ترجمة: محمد عرب. بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات، ط1.

الطيب، ز. م. (2007). علم الاجتماع السياسي، ليبيا، منشورات جامعة السابع من أبريل، ط 1: ص 87.

أمحمد، د. (2017). سوسيولوجيا المشاركة السياسية – دراسة حول العوامل المؤثرة في المشاركة السياسية-. *مجلة العلوم الاجتماعية*، (26). https://asjp.cerist.dz/en/article/30645

References

Al-Mashaqbeh, B. (2022). The reality of political reform in Jordan and its most prominent obstacles in the period (1989–2019). *Dirasat: Human and Social Sciences, 49*(5), 44–51.

Al-Mogdad, M. (2020). The effect of electoral laws on political participation and economic development in Jordan (2003–2019). *International Journal of Humanities and Social Science, 10*(4), 43–57.

Al-Bakar, A. M., & Al-Nabulsi, H. H. (2024). Jordanian families' perceptions on youth participation in political parties: A sociological study. *Dirasat: Human and Social Sciences, 51*(11), 1–17.